



MEDITERRANEAN CITY-TO-CITY MIGRATION

ملف الهجرة مدينة لشبونة خلاصة وافية



تجمع هذه الوثيقة بين ملفّ الهجرة الخاص بمدينة لشبونة وورقة الأولويات اللذين تمت صياغتهما في إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة. يهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تحسين حوكمة الهجرة على مستوى المدينة، ضمن شبكة من المدن في أوروبا ومنطقة جنوب المتوسط. للمزيد من المعلومات حول دراسة الحالة المتعلقة بمدينة لشبونة، يمكن الاطلاع على الرابط التالي: www.icmpd.org/mc2cm

لمحة عامة (٢٠١١)

مدينة لشبونة عاصمة الجمهورية البرتغالية. وهي جزء من منطقة لشبونة الكبرى وتشمل ٢٤ مقاطعة. وقد نقلت عملية إلغاء المركزية بعض الصلاحيات في السنوات الأخيرة من السلطة الوطنية إلى السلطة المحلية في مجموعة من مجالات السياسات.	الإطار السياسي والإداري
٥٤٢ ٩١٧	عدد السكّان
٥٪ (٢٧٪ من منطقة لشبونة الكبرى)	النسبة من السكّان على صعيد الوطن
٥٠٠٠٠	السكّان الأجانب
١٠٪ (٢٢٪ من منطقة لشبونة الكبرى)	نسبة الأجانب من سكّان مدينة لشبونة

أشكال الهجرة

تمثل لشبونة واحدة من البلديات التي يقطنها أكبر عدد من الرعايا الأجانب في البرتغال. وفي حين شكّل الأجانب ٤٪ من سكان البرتغال في عام ٢٠١١، تضاعفت هذه النسبة في لشبونة (١٠٪)، ووصلت إلى أكثر من خمسة أضعاف في منطقة لشبونة الكبرى (٢٢٪). وبعد معاينة توزيع المهاجرين المكاني، من الممكن ملاحظة حضور أكبر في ضواحي العاصمة ووسط المدينة.

كان لإنهاء الاستعمار، والأزمات الاقتصادية، وانضمام البرتغال أيضاً إلى الاتحاد الأوروبي، تأثير ضخم على الهجرة الصافية وديموغرافية البلاد. وبعد أن كانت البرتغال بلد المنشأ للهجرة (وهو وضع تجلّى من الستينيات إلى الثمانينيات)، أصبح البلد في تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثانية مقصداً للمهاجرين. وفي الآونة الأخيرة، أدت الأزمة المالية والاقتصادية إلى ارتفاع جديد في الهجرة من البلاد وانخفاض في الهجرة الوافدة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تعارضت الزيادة في عدد السكان الأجانب في لشبونة مع الاتجاه العام لتراجع عدد السكان في لشبونة الكبرى والبلد ككل.

السكان المهاجرون

يتحدّر معظم الأجانب في لشبونة من البرازيل وجمهورية الرأس الأخضر والصين وأنغولا. ومع ذلك، تُظهر طلبات رخص الإقامة على مدى العقد الماضي ارتفاعاً مهماً في نسبة المهاجرين الهنود في العاصمة. وعلى عكس البلدان الأخرى، تتمتع البرتغال بعدد منخفض نسبياً من اللاجئين المقيمين على أراضيها. في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، استضافت حوالي ٢٥٠ ملتمس لجوء سنوياً، وكان معظمهم من سوريا وأوكرانيا (بعد عام ٢٠١٣). على ضوء الاستجابة الأوروبية لحالة اللاجئين، اعتباراً من عام ٢٠١٥، التزمت البرتغال بنقل ٤٥٧٤ لاجئاً، علماً أن ١٠٪ منهم سيستقرون في لشبونة.

وفي حين شهدت منطقة لشبونة الكبرى انخفاضاً شاملاً في أعداد المهاجرين الذكور في الفترة بين ٢٠٠٨ و٢٠١٥، ما يزال الرجال في مدينة لشبونة يمثلون ما يزيد قليلاً عن نصف المواطنين الأجانب (٥٢٪). ويضمّ الأجانب نسبة أعلى من الشباب بالمقارنة مع السكان المحليين.

أما مستوى التعليم بين الأجانب في لشبونة الكبرى فأعلى من مستوى التعليم بين البرتغاليين، رغم أنه يختلف تبعاً للجنسية. وتختلف معدلات البطالة أيضاً حسب الجنسية، حيث يعاني الأجانب من الاتحاد الأوروبي من البطالة بمعدلات أقل من تلك الخاصة بالبرتغاليين (٦٪)، في حين أن مجموعات أخرى من المهاجرين تعاني من البطالة بمعدلات أعلى تصل إلى ١٨٪ بين السكان من البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية.

سياسة الهجرة المحلية

برز البعد المحلي لسياسة الهجرة في لشبونة في أوائل التسعينيات. وكانت خطة لشبونة الاستراتيجية في عام ١٩٩٢ أول مرجع أشار إلى «الدماج الاجتماعي» للسكان المهاجرين في وثائق التوجّه السياسي والاستراتيجي للمدينة. وبعيد ذلك، تمّ إنشاء المجلس البلدي للمجتمعات المهاجرة والأقليات العرقية CMCIME، الذي استأنف نشاطه في عام ٢٠٠٩ مع وضع نظام جديد وتسمية جديدة هي المجلس البلدي للتعدد الثقافي CMIC.

بعد أكثر من عقد من الزمن، في عام ٢٠٠٦، تشكّلت شبكة لشبونة الاجتماعية من ١١١ كياناً ملتزماً، من بينها مجلس بلدية لشبونة، وكانات أو منظمات عامّة، ومؤسسات التضامن الاجتماعي الخاص، ومجالس البلديات، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات والمؤسسات الأخرى العاملة في لشبونة. وقد نمت الشبكة منذ ذلك الحين لتشمل أكثر من ألف كيان وست جمعيات للمهاجرين، ومُنحت مسؤولية صياغة خطة التنمية الاجتماعية لمدينة لشبونة.

تشكّل خطة البلدية لدماج المهاجرين البرتغاليين (٢٠١٥-٢٠١٧) التي اعتمدت مؤخراً أحدث صكّ حول السياسات البلدية للهجرة. وقد تمّ اعتمادها في إطار الخطة الاستراتيجية للهجرة التابعة للنفوس السامي لشؤون الهجرة.

خلصت مشاورات أصحاب الشأن المحليين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧ في إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة إلى تحديد ٦ أولويات لسياسات الدمج في المدينة:

١. التنظيم والقضايا القانونية
٢. التوظيف
٣. الحصول على السكن
٤. تعلّم اللغة البرتغالية والتعليم
٥. الحصول على الرعاية الصحية
٦. استدامة منظمات المجتمع المدني

إدماج الهجرة

يجري تعميم إدماج المهاجرين في جميع القطاعات في مدينة لشبونة. وقد شكّل إنشاء المجلس البلدي لمجتمعات المهاجرين والأقليات العرقية في عام ١٩٩٣ خطوة هامة لتطوير هذه الديناميكية المتعددة القطاعات. وقد اعتبرت استراتيجية المدينة لعام ٢٠٠٢ بعنوان "لشبونة، ٢٠١٢ - رؤية استراتيجية" التنوع كأحد أولويات التنمية الحضرية التي سيتم تنفيذها في العاصمة. وقد تبع هذه المقاربة الميثاق الاستراتيجي للمدينة ٢٠١٠ - ٢٠١٤ (كارتا إستراتيجية CARTA ESTRATÉGICA) الذي اعتمد في عام ٢٠٠٩، حيث يُشار إلى الهجرة والتنوع على أنهما يقدمان إمكانيات "للتنمية والتماسك الاجتماعي والثقافي" في المدينة.

أصحاب الشأن في مجال حوكمة الهجرة على المستوى المحلي

<p>الهيئة التنفيذية في البلدية، المسؤولة عن تعزيز قدرات السكان المقيمين وحمايتهم، بالتنسيق مع المقاطعات، بالأخص في المسائل التالية: المعدّات والمرافق الريفية والحضرية؛ والطاقة؛ والنقل والاتصالات؛ والتربية والتعليم؛ والتدريب المهني؛ والتراث والثقافة والعلوم؛ والأنشطة الترفيهية والرياضة؛ والصحة؛ والنشاط الاجتماعي؛ والسكن؛ والحماية المدنية؛ والبيئة والمرافق الصحية؛ وحقوق المستهلك؛ وتعزيز التنمية؛ وتخطيط استخدام الأراضي والتوسّع الحضري؛ وشرطة البلدية؛ والتعاون الخارجي</p>	المجلس البلدي
<p>الهيئة التنفيذية في المقاطعة المسؤولة عن تعزيز مصالحها ومصالح سكانها وحمايتها بالتنسيق مع السلطات البلدية بخاصة في المسائل التالية: المعدّات والمرافق الريفية والحضرية؛ والمرافق العامة؛ التعليم؛ والثقافة؛ والأنشطة الترفيهية والرياضة؛ والرعاية الصحية الأولية؛ والنشاط الاجتماعي؛ والحماية المدنية؛ والبيئة؛ والصحة العامة والنظافة الصحية؛ والتنمية؛ وتخطيط استخدام الأراضي والتوسّع الحضري؛ وحماية المجتمع. وتغطي واجبات المقاطعة أيضاً مجالات مثل تخطيط الاستثمارات المحلية وإدارتها، وتنفيذها</p>	مجلس المقاطعة

المنظمات غير الحكومية الناشطة في المدينة في مجالات الهجرة والدمج

<p>تساعد الحكومة البرتغالية في إدارة الهجرة وتعمل معها في مجالات العودة الطوعية الموجهة (PROJECTO ARVORE) وإعادة الدمج ومكافحة الاتجار والهجرة والتنمية وهجرة اليد العاملة والدمج</p>	المنظمة الدولية للهجرة IOM
---	----------------------------

<p>يستضيف اللاجئين ويدمجهم، ويعزز سياسات اللجوء الإنسانية والمستدامة، ويرفع الوعي بشأن هذه المسألة وحقوق الإنسان العامة بين السكان البرتغاليين. وهو الشريك التنفيذي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في البرتغال.</p> <p>ويضطلع المجلس بدور رئيسي في شؤون اللجوء واللاجئين، لا سيما في الدعم المباشر المقدم إلى أولئك الذين يطلبون الحماية الدولية وفي إدارة المعدات والمرافق (مركز استقبال اللاجئين، ومركز الأطفال اللاجئين)</p>	<p>المجلس البرتغالي للاجئين CPR</p>
<p>تعزز حماية حقوق المهاجرين</p>	<p>مؤسسة التضامن مع المهاجرين لحماية حقوق المهاجرين SOLIDARIEDADE IMIGRANTE</p>
<p>تقدم الرعاية الصحية للسكان الأكثر ضعفاً</p>	<p>منظمة أطباء العالم</p>
<p>تدعم الدين الإسلامي، والحوار بين الأديان والأنشطة الخيرية</p>	<p>الجمعية الإسلامية في لشبونة COMUNIDADE ISLÂMICA DE LISBOA</p>
<p>تدعم مكافحة العنصرية، وراهب الأجانب، والتمييز العرقي /الإثني، وتعزز التعدد الثقافي</p>	<p>جمعية SOS RACISME</p>
<p>تعزز الدمج الاجتماعي في مجتمعات الروما</p>	<p>أمانة أبرشية لشبونة لرعية الروما الوطنية</p>

تشمل منظمات المجتمع المدني منظمة الثقافة والمواطنة الناطقة بالبرتغالية ، وجمعية المجتمع ، وكولتورفاس - الرابطة الثقافية للتنمية ، ورابطة الأوكرانيين في البرتغال ، والرابطة الغينية للتضامن الاجتماعي ، وبيت موزامبيق ، وبيت البرازيل في لشبونة ، والنادي الأوروبي لتعدد الثقافات ، والعمل الكاثوليكي البرتغالي للهجرة ، والعمل الاجتماعي للأخوات المخلصات في دير المخلص ، ومؤسسة هايتا - جمعية الحق في السكن والعيش في المدينة ، والرابطة النيبالية غير المقيمة في البرتغال

الإطار المؤسسي

على الرغم من الاضطراب الشديد على مستوى البلديات، ما تزال جمعية الجمهورية (البرلمان الوطني) تصوغ تشريعات الهجرة التي تنفذها الحكومة المركزية. وتولى وزارة الداخلية والمديرية العامة للشؤون القنصلية والمجتمعات البرتغالية في وزارة الخارجية ومعهد العمالة والتدريب المهني مسؤولية تنظيم الدخول والإقامة. تشكل المفوضية العليا لشؤون الهجرة الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ السياسات المركزية المتعلقة باستقبال المهاجرين الوافدين ودمجهم منذ عام ٢٠٠٧ (والمهاجرين الخارجين من البلاد منذ عام ٢٠١٥). وتعتبر المفوضية مسؤولة أمام الحكومة المركزية حصراً، ويجوز لها إقامة شراكات مع الهيئات الحكومية المحلية.

التنسيق والتعاون على مستوى المدينة

تنوع آليات التعاون المؤسسي التي تتوسط بين السلطات المحلية وهيئات الدولة والمنظمات التجارية الخاصة والمنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية. وتقدم الشبكات الاجتماعية في المدينة (شبكة لشبونة الاجتماعية ولجان المقاطعة الاجتماعية) أمثلة على التعاون المنتظم والمستمر على المستوى المحلي، مع مسؤوليات هامة لتعزيز الدمج الاجتماعي للمواطنين الأكثر ضعفاً. وقد أنشأ المجلس البلدي للتعدد الثقافي CMIC والخطة البلدية لدمج المهاجرين PMIIIL في لشبونة ٢٠١٥-٢٠١٧ في عملياتهما، برامج تعاونية بين الرابطة المحلية والمجلس في مجالات التخطيط والحوكمة بشأن مسألة دمج المهاجرين، والتفاعل بين الثقافات، والحوار بين الأديان. أنشأ مجلس بلدية لشبونة آليات للتعاون والدعم في مجال إدارة الثقافة ودعم التنوع. وتشمل الإجراءات الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنوع في المدينة والاحتفال به.

التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي والوطني

يستند التعاون بين مجلس بلدية لشبونة والسلطات الوطنية في ما يتعلق بمسألة دمج المهاجرين إلى ارتباطه بالمفوضية العليا للهجرة من خلال المراكز الجامعة الوطنية والمحلية. بالإضافة إلى ذلك، نظمت المفوضية العليا للهجرة الكثير من المشاريع بالشراكة مع مجلس بلدية لشبونة. وفي عام ٢٠١٦، وضع مجلس بلدية لشبونة خطة بلدية لاستقبال اللاجئين في المدينة، في إطار عملية إنشاء

فريق عامل من أجل البرنامج الأوروبي المعني بالهجرة من أجل إنفاذه في البرتغال. وتنسّق المفوضية مشاركة المؤسسات العامة (المركزية والمحلية) والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في هذا الفريق العامل. أما مكتب دعم دمج اللاجئين، الذي أنشئ في عام ٢٠١٦، فهو مكتب للمفوضية يهدف إلى توضيح مسؤوليات المفوضية وغيرها من المؤسسات التي تستقبل اللاجئين وتهتمّ بشؤونهم.

التعاون الدولي

تشارك مدينة لشبونة في عدد من الشبكات الوطنية والدولية المتعلقة بالهجرة. ومن بين هذه الشبكات شبكة المدن الأوروبية ومبادرات مجلس أوروبا، بما في ذلك الشبكات الوطنية والدولية متعددة الثقافات. وتعاون لشبونة أيضاً مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

النظرة العامة إلى الهجرة والدمج

في حين أنّ النظرة العامة لسياسات الدمج أو الاندماج ليست موضوعاً يتعمّق فيه مجتمع البرتغال، تسلّط بعض المراجع القائمة الضوء على النظرة العامة للهجرة بين السكان.

وفقاً للدراسة الاستقصائية الاجتماعية الأوروبية لعام ٢٠١٥، تتمثّل البرتغال بلد الاتحاد الأوروبي الذي شهد أكبر تحسن للنظرة العامّة للهجرة. وتشمل هذه النظرة الوافدين الجدد من مختلف الجماعات العرقية، والمنافع الاقتصادية للهجرة والإثراء الثقافي من خلال الهجرة.

وعلى الرغم من ذلك، تبيّن البحث أن بعض المجموعات المحددة في منطقة لشبونة الكبرى تقع ضحية وصمة اجتماعية وآراء سلبية. ويشمل ذلك المهاجرين الأفارقة أو البرتغاليين من أصل أفريقي، ولا سيما الذكور الشباب، الذين غالباً ما يرتبطون بسلوكيات معادية للمجتمع أو منحرفة؛ بالإضافة إلى المواطنين البرتغاليين من أصل الروما الذين تنتشر عنهم سمعة «العنف والهمجية والسرقة والدناءة» بشكل متأصل وسائد؛ والنساء البرازيليات اللواتي بنّ ضحية الصورة النمطية المتمثلة بكونهن «غريبات وسهلات» وهي عبارة تقترن عادة «بالدعارة».

يشكّل الالتزام الراجح من المجلس البلدي وخطة لشبونة بدمج المهاجرين بدايةً إيجابية لمعالجة هذه الأحكام المسبقة عن الهجرة، على ضوء مقارنة طويل الأجل لمكافئة التصوّرات السلبية وإقصاء المهاجرين في المدينة.

مدى تمتع المهاجرين بحقوق الإنسان ووصولهم إلى الخدمات

التعليم والتدريب المهني	التوظيف وريادة الأعمال	الشؤون الاجتماعية	الحماية من التمييز	السكن	المشاركة السياسية والدمج في عمليات صنع القرار
اختصاصها	جزئياً	نعم	لا	نعم	جزئياً
السلطة المختصة / صكّ التنفيذ	<ul style="list-style-type: none">تمصّ المادة ١٩ من قانون البلديات والمقاطعات	<ul style="list-style-type: none">إدارة الحقوق الاجتماعية (قسم التدخّل الاجتماعي) برنامج التنمية الاجتماعية (PDS) خطة عمل الحقوق الاجتماعية الخطة البلدية لدمج المهاجرين (PMIIL)	<ul style="list-style-type: none">خطة عمل الحقوق الاجتماعية الخطة البلدية لدمج المهاجرين (PMIIL) الخطة البلدية لمنع العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومكافئهما	<ul style="list-style-type: none">جيباليس GEBALIS (شركة تابعة للبلدية) البرنامج المحلي للسكن البرنامج المحلي لاستقبال اللاجئين (PMAR-LX)، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	<ul style="list-style-type: none">المجلس البلدي للتعدد الثقافي (CMIC) المنتدى البلدي للتعدد الثقافي (FMINT) مجموعات جماعة أحياء الموازنة التشاركية PARTICIPATORY BUDGET NEIGHBOURHOOD (شراكات غير رسمية) برنامج BIP/ZIP الخطة البلدية لدمج المهاجرين (PMIIL)
السياسات والمشاريع المتعلقة بدمج المهاجرين	الخدمات الاجتماعية (النقل، الكافيتريات، الأنشطة الترفيهية / الثقافية) والدعم الحكومي الاقتصادي المباشر أو غير المباشر	دعم ريادة الأعمال وتنفيذ مشاريع فرص العمل والاقتصاد الاجتماعي على غرار: شبكة لاستحداث فرص العمل في لشبونة (REDEMPREGA LISBOA)، وبرنامج روّاد الأعمال الشباب، والبرنامج لأصحاب المشاريع الصغيرة (LISBOA EMPREENDE)، وشبكة لشبونة للشركات المبتدئة، وشبكة الحاضنين، والبرنامج الأوروبي للتنوّع في الاقتصاد والدمج المحليّ (DELI)، والحاضن الاجتماعي في منزل لشبونة للحقوق الاجتماعية (CASA DOS DIREITOS SOCIAIS)	إجراءات لتعزيز حقوق المهاجرين، واللاجئين، والأقليات والعلاقات بين الثقافات على غرار: ضمّ في كلّ قسم تجري فيه جميع الإجراءات مركز محليّ لدعم المهاجرين وقيادة المفوضية العليا للهجرة، وخارطة طريق لشبونة للمهاجرين، ومهرجان «كلّنا» "TODOS" للاحتفال بالتنوّع والعلاقات بين الثقافات ، وميثاق لشبونة للحقوق والمسؤوليات، وإنشاء شبكة من ٢٤ وسيطاً في الجماعة للتدخّل في جميع مجالات الخطة البلدية لدمج المهاجرين PMIIL	حملات التوعية : برنامج "SOMOS" (نحن) مع أنشطة في الهواء الطلق في المدينة، وجلسات التربية الوطنية وحقوق الإنسان مع المدارس، والمنظمات غير الحكومية، والدوائر البلدية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة قسم الحقوق الاجتماعية في البلدية، اعتبار الخطة البلدية لمنع العنف الأسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومكافئهما المهاجرين والأقليات الثقافية من المجموعات الضعيف، برامج التوعية لتعزيز المساواة بين الجنسين في جمعيات المهاجرين	مشاركة المواطنين في مجالات ديمقراطية متعددة. <ul style="list-style-type: none">المجلس البلدي للتعدد الثقافي، جهاز استشاري في لشبونة مؤلّف من جمعيات للمهاجرين وجمعيات تعمل مع المهاجرين والأقليات باجتماع شهري لمناقشة السياسات والمبادرات المنتدى البلدي للتعدد الثقافي يؤمن فسحة للحوار حول مسائل المهاجرين، والجماعات الثقافية والدينية، وقد اجتمعت ثلاث مرّات منذ عام ٢٠٠٩. تقدّم الخطة البلدية لدمج المهاجرين مثلاً عن الشراكة في إنشاء صك استراتيجي بمشاركة الجمعيات. برنامج BIP/ZIP، مناقصة عامة لتمويل المبادرات التي تقرّها مجموعة من الجهات الفاعلة المحلية في المناطق الضعيفة في المدينة.
مدى وصول المهاجرين إلى الخدمات	يستهدف تدخّل البلدية في مجال التعليم جميع السكان ولا سيما الأسر الفقيرة	تعتمد معظم الخدمات/المشاريع مقارنة تعميم باستثناء مشروع التنوّع في الاقتصاد والدمج المحليّ الذي يركّز على روّد الأعمال من المهاجرين. يتمّ اقضاء/استبعاد المهاجرين غير النظاميين من البرامج العامّة والوصول إلى العمل والحقوق الاجتماعيين	تتاصر مستندات التوجّه الاستراتيجي الحديث والبرامج السياسية التابعة للبلدية مقارنة متعددة الثقافات، <ul style="list-style-type: none">تستهدف معظم السياسات جميع المهاجرين و/أو الأقليات في لشبونة، تعكس الخطة البلدية لدمج المهاجرين (نظراً لعمليتها التشاركية) معظم مخاوف كل من المهاجرين والأقليات وأولويات الجهتين	يتمّ منح السكن الاجتماعي بحسب الضعف الاقتصادي الاجتماعي. إلا أنه نظراً لمعيار الطبقات، تعيق برامج الإيجار الحالية وصول السكان الضعفاء.	المشاركة متاحة لجميع المواطنين والمنظمات الفاعلة في المدينة
الملاحظات	لا تطبّق البلدية البرامج الرامية إلى تحسين النجاح التعليمي لدى المهاجرين والأقليات. و تنفّذ المفوضية العليا للهجرة المشاريع المدرسية في عدد من الأحياء التي يعيش فيها الكثير من المهاجرين وجمتمعات النجر. ويقع معظم هذه الأحياء في لشبونة والمدن الرئيسية	يتمّ التخطيط للزيد من المشاريع للمستقبل القريب وبعضها بات حديثاً قيد التنفيذ (مثل تعزيز دروس اللغة وتعليم المهاجرين وإنشاء «بيت أفريقيا» "CASA DE ÁFRICA"، كفسحة ثقافية للجماعات الأفريقية في لشبونة)	تعود الصلاحية في هذا المجال إلى مجلس المساواة ومكافحة التمييز العنصري. على مستوى البلدية، يجري التركيز على التوعية ونشر المعلومات بدلاً من السماح بالممارسات التمييزية	تشهد المساكن الاجتماعية في بعض مناطق المدينة تمثيلاً زائداً للمهاجرين، ممّا يسهم في وصم الناس والأماكن	إن الكثير من الصكوك السياسية التي تعبّر عن اهتمامات المهاجرين والأقليات ومخاوف الجهتين ليست إلا استشارية وإلى جانب مواطني الاتحاد الأوروبي، يجوز انتخاب مواطنين مختارين في الانتخابات المحلية، بعد فترة من الإقامة القانونية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. وتصدر الإشارة إلى أن ٤٠٪ من السكان المهاجرين المقيمين حتى عام ٢٠١١ لا يمتّعون بالحق في التصويت

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (UCLG)،
وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - موانئ الأمم المتحدة (UN-HABITAT)

WWW.ICMPD.ORG/MC2CM

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا الكتيب، أو نسخه، أو نقله، بأي شكل
أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية، بما في ذلك النسخ، أو التسجيل، أو تخزينه في أنظمة
تخزين البيانات واسترجاعها من دون الحصول على إذن مسبق من أصحاب التأليف والنشر.
تم إصدار هذا الكتيب بمساعدة الاتحاد الأوروبي (EU) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).
تقع مسؤولية مضمون الكتيب على المؤلفين وحدهم، ولا يمكن الاعتراف بأي شكل من الأشكال أنه
يعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي أو الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.



بتحويل مشترك من الاتحاد الاوروي



بتحويل مشترك من



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC

من تنفيذ



ICMPD

International Centre for
Migration Policy Development



UCLG

United Cities
and Local Governments



UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE